الباب الثالث

إسرائيل محفز رئيسى على

حرب المياه المرتقبة

تاريخ الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية

يمتد تاريخ الأطماع الإسرائيلية فى المياه العربية إلى ما قبل سرقة أرض فلسطين من قلب العالم العربى حيث أدرك القادة الصَّهَاينَةُ مبكراً الموقف المائِيَّ الحَرِج الَّذي يهدد أَمْنَهُم ، وكان الحلُّ في نظرهم هو ضرورة الاعتماد على الموارد المائية في البلدان المجاورة، وإذا كان هذا الأمر قد تحقَّق بقوة السلاح فيما بعد، فإنَّه في البداية كان عبارة عن مطالب يبعث بها الصهاينة إلى القوى البريطانية والأمريكية التي ستساعدهم على تأسيس دولتهم.

فقد وضعت الحركة الصِّهْيَوْنِيَّةُ منذ بازل 1898م خريطتها لدولة إسرائيل على أساس التحكُّم في مجمل المصادر الطبيعية للمياه بالمنطقة؛ بل خططت لتغيير خريطتها الطبيعية في مجاريها ومصَبَّاتها لحسابها، ليس فقط بالنسبة لمجرى نهر الأردن الرئيسيِّ؛ بل وأيضًا لمنابعه وروافده العليا (الدان، بانياس، الحاصباني)، والوسطى (اليرموك)،

وشملت خريطتها المائية الليطاني في لبنان؛ بل ونهر النيل في مصر، فأرض الميعاد لدى الإسرائيليين تمتد في خِطَطِهِمُ السّرّيَّةِ من النيل إلى الفرات وإسرائيل قد عمدت فورًا لتنفيذ استراتيجيتها المائية من أوَّل سنة بعد تأسيس دولتها مباشرة .

وحين فكر هرتزل مؤسس دولة إسرائيل في إنشاء الدولة عام 1897م ربط بين المياه وبقاء هذه الدولة؛ لذا فقد حاول الحصول على وعد من السلطان عبد الحميد الثاني بهجرة اليهود إلى فلسطين، ولمَّا فَشِلَ في ذلك، اتَّجهت أنظاره إلى سَيْناءَ، وتشكلت في عام 1902 لجنة من ثمانية أعضاء يهود اتَّجهت إلى العريش لدراسة المنطقة، وفي مارس 1903 أقرَّت صلاحية شمال سيناء لاستيطان اليهود، وآنذاك لم توافق مصر ولا الدولة العثمانية ولا بريطانيا على نقل الماء إلى سيناء من النيل ولقدِ استعان الصهاينة منذ مطلع القرن العشرين بمساندة إنجلترا والولايات المتحدة لتضمين حدود فلسطين منابع مائية لم تكن ضمن حدودها من قبل في مؤتمر فرساي بفرنسا 3 فبراير 1919م، والذي يطلق عليه مؤتمر الصلح، كما نجح الصهاينة في اقتطاع جزء كبير من جنوب لبنان، وضَمِّهِ إلى فلسطينَ ليكون لها مصدرًا واحدًا على الأقل من مصادر مياه نهر الأردن الشمالية، وجزء كبير من الأراضي الواقعة على الضفة الشرقية في أعالي الأردن على امتداد الحدود الشرقية لبحيرة الحولة، وكل بحيرة طَبَرِيَّة، كل هذه المناطق ضمت إلى فلسطين؛ ليكون

لإسرائيل السلطة المطلقة على نهر الأردن، كما امتدت آمال اليهود إلى تأمين منابع المياه الأخرى لنهر الأردن؛ كاليرموك والليطاني.

ولقد أدلى هربرت صموئيل في مؤتمر الصلح بفرساي بتصريح جاء فيه أن جبل الشيخ هو مصدر المياه الحقيقي لفلسطين، لذلك يجب أن يخضع كليًّا لنا، كما يجب التوصُّل إلى اتّفاق دولي لتأمين المياه في جنوب نَهْرِ اللّيطاني وليس هذا الفِكر بِجَديد، فحين تَشكَّلت اللجنة الاستشارية لفلسطين بعد وعد بلفور عام 1917م لتعيين حدودها، وكانت غالبيَّة أعضاء اللجنة منَ الصهاينة ، قدَّمت هذه اللجنةُ اقتراحاتِها بحيث تشمل فلسطين اليهودية (إسرائيل) كل فلسطين الموضوعة تحت الانتداب، ولبنان الجنوبي بما في ذلك مدينتي صور وصَيْدَا، ومنابع نَهْرِ الأردن، وجبل الشيخ، والجزء الجنوبي من الليطاني، ومرتفعات الجولان السورية بما في ذلك مدينة القنيطرة ونهر اليرموك، ووادي الأردن بكامله، والبحر الميت، والمرتفعات الشرقية حتَّى مشارف عمان إلى خط يتجه جنوبًا بمحاذاة الخط الحديدي الحجازي، وحتى خليج العقبة، وتجريد الأردن من كل منفذ بحري.

وفي 29 / 12 / 1919م كتب حاييم وايزمان أوَّل رئيس لدولة إسرائيل إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا رسالة جاء فيها: إن مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والكهرباء،

وتستمدّ موارد المياه بصفة رئيسية من منحدرات جبل حرمون (جبل الشيخ)، ومن نَهْرَيِ الأردن والليطاني، ونرى من الضروري أن يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطان وكَتَبَ لويد جورج إلى مُمَثِّلي فرنسا رسالةً يدَّعي فيها أنَّ المياهَ ضروريَّة لِوجود فلسطين، وأنَّ جميعَ اليهود متَّفقون على أنَّ منابِعَ جَبَلِ الشيخ (حرمون) ونَهْرِ الأردن ضروريَّة لِلبلاد، وأنَّ هذه المياه لا يستغِلّها أحدٌ في سوريا؛ ولِهذا فهو يطالب ممثلي فرنسا أن ينظروا إلى مسألة تخطيط حدود فلسطين، وكان ردّ وزير الخارجية الفرنسي الرفض وإذا كان القادة الصهاينة لم يحصلوا من مؤتمر فرساي على الحدود التي طالبوا بها ورسموها؛ إلا أنهم نجحوا في تنفيذ جزء كبير منها على أرض الواقع فيما بعد.

وهكذا إذا كانت استراتيجية إسرائيل ترتكز على التهجير، الزراعة، المستوطنات، فإنها تُوَظِّف سياستها المائية لتحقيق مجموعة من الأهداف، والمقاصد التي يمكن حصرها في التحكم في مصادر المياه – مضاعفة مواردها المائية بشتى الطرق – تنمية مواردها من المياه الجوفية – تدبير الموارد اللازمة لقنوات استهلاكها – تحقيق مشروعها بسحب مياه النيل إلى النقب – العمل على إنشاء سوق للمياه في المنطقة – الإدارة المركزية المشتركة لمياه المنطقة.

وفيما يتصل باستراتيجيتها الخاصَّة بمياه النيل، فهي تعود إلى عام 1903م أي إلى مشروع تأسيس وطن لليهود في سيناء، وتتبناه الآن في إطار فكرة محورية تستبدل بها برامجها لنقل السكان إلى المياه بأخرى هي نقل المياه إلى السكان، ويتحدَّد مشروعها بالنسبة للنيل في أنَّه يُمكِنُ لنسبة قليلة من مياهه لا تتجاوز 1 % من جملتها في مصر؛ أي من أصل الـ 55.54 مليار م3 أن تحل مشاكل إسرائيل المائية ولفترة طويلة مقبلة، وأن ذلك مجدٍ من الناحية الاقتصادية للدولتين، حيث ستدفع إسرائيل ثمن ما تشتريه من مياه مثلما تدفع هونج كونج للصين، أو سنغافورة لماليزيا، وبالنسبة لما يمنحها ذلك المشروع من مساحة مزروعة تناهز 20 مرة ما تزرعه الآن بما يستوعب المستعمرات، ويحول النقب إلى منطقة كثيفة السكان.

اسرائيل تمول سدود أثيوبيا

أن الكيان الصهيوني كان ولا يزال يطمع بمياه النيل، ولم يخف هذه الأطماع في يوم من الأيام حيث طالب مصر بتحويل مياه النهر من مصبه في البحر الأبيض المتوسط إلى صحراء النقب، وعندما باءت مطالبه بالفشل، لجأ الى إثارة الضغائن والأحقاد لدى الدول الأفريقية ضد مصر، وأوعز لهذه الدول بمطالبة مصر بإعادة النظر في الاتفاقيات التاريخية الموقعة بينها والخاصة بتقسيم مياه النهر والمعلوم من متابعة الأخبار

والتقارير الصحفية أن ثلاث شركات متعددة الجنسيات تقوم حالياً بإقامة سبعة سدود علي بحيرة تانا الأثيوبية التي تمد مصر بنحو 85% من حصتها السنوية من مياه النيل، وذلك في الوقت الذي أكد فيه الدكتور أحمد فوزي، خبير المياه بالأمم المتحدة، أن إقامة أي سدود في منابع النيل ستؤثر في حصة مصر السنوية من المياه، مؤكداً أن أحداً لا يستطيع أن يحدد بشكل دقيق مقدار النقصان الذي سيحدث في حصة مصر السنوية نتيجة إقامة هذه السدود.

ونقلت صحيفة الدستور المستقلة عن مصادر وصفتها بـ المسئولة في وزارة الخارجية المصرية قولها، إن الشركات التي تقوم بتنفيذ هذه السدود تضم شركاء من أكثر من دولة مثل الصين وإيطاليا وإسرائيل، مضيفة أن العمل بهذه السدود بدأ منذ ما يقرب من أربعة أشهر، وأن هذه الشركات تستخدم تقنيات متقدمة في إقامة السدود لمقاومة الطبيعة الصخرية لهذه المنطقة وكانت مصادر سيادية أكدت في وقت سابق أن إسرائيل تدير فعليا معركة مع مصر فى منطقة حوض النيل تستهدف في المقام الأول إضعاف مصر، وتضييق الخناق عليها. إضافة إلى استهداف العمل على تقسيم السودان وتغذية مطالب الانفصال لدى عدد من أقاليمه.

70 سداً فى 10 سنوات

كشفت مصادر حكومية رفيعة المستوى عن أن سد تانا بليز الأثيوبى الجديد تموله الحكومة الإيطالية، بالاشتراك مع الحكومة الأثيوبية،كما ان رئيس قطاع مياه النيل والأجهزة الفنية التابعة له فى مصرليس لديهم أى معلومات عن السد الأثيوبى، وهو ما جعلها تقلل من أهميته وذلك فى التقرير الذى عرضته على الدكتور محمد نصر الدين علام، وزير الموارد المائية والرى.

وأن السد يقع على أحد روافد النيل الأزرق ويستمد مياهه من بحيرة تانا، وتصل طاقته التخزينية إلى 7 مليارات متر مكعب من المياه، ويساهم فى زراعة 250 ألف فدان، مشيرة إلى أن أثيوبيا تستهدف إقامة أكثر من 70 سداً جديداً لتوليد الكهرباء وتخزين المياه خلال السنوات العشر المقبلة كما أن إقامة أى مشروعات للسدود من شأنها التأثير على كمية المياه الواردة إلى مصر، بغض النظر عن إمكانياتها التخزينية، مؤكدا أن ما هو غير مقبول أن تعمل كل دولة فى منابع النيل لمصالحها دون مراعاة لمصالح الآخرين ومصر لديها من النماذج الرياضية ما يجعلها قادرة على حساب كل قطرة مطر تسقط على الهضبتين الأثيوبية والاستوائية، وهو ما يستدعى ضرورة متابعة المشروعات المائية

المزمع إقامتها فى أعالى النهر للوقوف على أضرارها على الأمن المائى المصرى.

أن السماح بترك جولة المفاوضات لأى طرف يعد خطأ تفاوضيا لا يجب أن يحدث، مشيرا إلى ضرورة قيام مصر باستيعاب كل الاختلافات حتى لا يترك أى طرف طاولة المفاوضات ومصر مستعدة للمساهمة فنياً ومادياً فى التنمية الكهربائية فى أثيوبيا، لأنها دولة شقيقة ومصر تتابع بشكل دقيق جميع المشاريع الأثيوبية التى قد تؤثر على تدفق نهر النيل عبر الأقمار الصناعية والتقنيات الحديثة ومصر ستلجأ إلى قواعد القانون الدولى لمنع أى محاولة للتعدى على مصالحها المائية، فى حال فشل مفاوضات لحل هذه الأزمة.

يذكر الدكتور مغاوري شحاته دياب -أستاذ المياه والرئيس الأسبق لجامعة المنوفية- أن إنشاء هذه السدود بكل من تنزانيا ورواندا سيؤثر بالسلب في حصة مصر السنوية من مياه النيل، مشيراً إلي أن القاعدة العلمية تقول إن إنشاء سدود تخزين المياه في منابع النيل سواء المنابع الإستوائية أو الحبشية يؤثر بالسلب في حصتنا المائية كما أن هذه الدول أقدمت علي إنشاء سدود لتخزين المياه دون موافقة مصر وإخطارها مسبقاً بهذه المشروعات المائية ويعتبر الوجود الإسرائيلي في دول حوض النيل أقوي من الوجود المصري في هذه الدول، مضيفاً أن وجود

إسرائيل في هذه الدول لا يصب إطلاقاً في خدمة المصالح المصرية، بل إن الوجود الإسرائيلي في دول الحوض يمثل عامل إزعاج لمصر، مضيفاً أن إسرائيل إذا لم تنجح في الضغط علي دول الحوض لتخفيض حصة مصر السنوية من مياه النيل فإنها ستنجح علي الأقل في منع زيادة حصة مصر السنوية من مياه النيل.

كما أن الأقمار الصناعية ترصد حالياً إقامة مشروعات مائية في دول حوض النيل دون علم مصر،و أن مصر تتعامل مع هذه الأزمة من خلال غض الطرف عن بعض المشروعات المائية التي تري أنها لا تؤثر بالسلب في حصة مصر من مياه النيل، رغبة منها في احتواء دول حوض النيل.

ويقع حوض النيل بنسبة (64.6%) من مساحته في السودان، و(10%) في مصر و(11.7%) في أثيوبيا وبقية الدول تقل عن مصر كثيراً فيما جميع دول حوض النيل عدا مصر والسودان تملك حاجتها من المياه وزيادة لكثرة البحيرات العذبة والانهار، ونسبة لهطول الامطار المتواصلة، بينما يعتمد السودان على (77%) ومصر (97%) على مياه النيل،

بوادر أزمة

لقد بدأنا فى الفترة الأخيرة نلمح معالم الانتقال من بيئة التعاون المائى إلى بيئة الأزمات منذ بدأت إيران بتحويل منابع الكثير من أنهارها المشتركة مع العراق إلى داخلها في بداية النصف الثاني من القرن المنصرم ثم تركيا بعد أن بدأت تنفيذ مشروع جنوب الأناضول الذى احتجز الكثير من مياه الفرات ومن بعده دجلة وقد عبث الكيان الصهيوني كثيراً بمصادر المياه العربية حتى تلك الواقعة خارج حدود سيطرته والمياه الجوفية وأخيراً جاءت دول منابع النيل لتعدل الاتفاقية المعقودة مع مصر عام 1929 مما يهدد الأمن المائي لمصر والسودان بالخطر كما تعاني الدول التي تعتمد على تحلية مياه البحر من تهديد دائم من خطر التلوث سواء بالمواد الهايدروكربونية أو بمخلفات ذات نشاط إشعاعي.

و قامت تركيا الحديثة ومنذ قيام الجمهورية بدراسات واسعة لاستغلال مياه نهري دجلة والفرات من خلال أقامة العديد من المشاريع والسدود التخزينية الكبيرة التي تحجز كميات كبيرة من المياه تؤدي إلى ألحاق الضرر بكل من سورية والعراق بشكل خاص حيث أن انخفاض كميات المياه الواردة إلى البلدين بنسب كبيرة تبلغ 40% بالنسبة لسورية 90% للعراق وبعد اكتمال مشروع (GAP) الذي تقوم تركيا بانجازه

على مجرى نهر الفرات حيث أن تركيا تحاول أن تبرر إقامة السدود الكبيرة على مجاري الأنهار بان عملية التنمية الاقتصادية والزراعية تتطلب توفير الطاقة الكهربائية والمياه الضرورية وأن ما تقوم به تركيا من عميلة تنمية يعتبر من حقوقها المشروعة، إلا أن الغايات التي تبغي تركيا تحقيقها من خلال إقامة هذه المشاريع هي غايات سياسية بحتة.

تحاول تركيا أن تقوم بعملية تنمية اقتصادية صناعية وزراعية كبيرة وفى فترة قياسية وذلك لضمان اللحاق بركب الاتحاد الأوروبي الذي يفرض على تركيا أن تقوم بعملية تصحيح لاقتصادها الذي يعاني من التضخم وسوء الإدارة، إلا أن هذه العملية لا تكون مشروعة إذا كانت على حساب جيرانها والدول المشتركة معها وبمخالفة القانون الدولي الخاص بالأنهار الدولية.

ومن المعروف أن منطقة جنوب شرق تركيا تعاني من فقر كبير وتعيش فيها غالبية كردية وتسود فيها عملية تمرد واسعة يقودها حزب العمال الكردستاني بهدف إقامة دولة كردية أو على الأقل حكم ذاتي يغذي الفقر والتهميش دوراً كبيراً في إدامة عمليات التمرد، فتركيا تحاول من خلال إقامة المشاريع الزراعية تطوير منطقة شرق الأناضول وتنميتها اقتصاديا ورفع معدلات دخل السكان في تلك المناطق وهي بذلك تقوم بإزالة أهم العناصر التي تغذي عملية التمرد وبذلك تخنق الحركة الكردية في هذه المناطق.

كما أن امتلاك العراق لثروات هائلة نفطية ومعدنية وبكميات اقتصادية يدفع تركيا للضغط على العراق من خلال استخدام المياه ربما كأحد أساليب الضغط الاقتصادي باعتبار أن المياه هي ثروة تركية خالصة كالنفط وهذا ما أكدته التصريحات التي أطلقها كبار المسئولين الأتراك حيث صرحت رئيسة الوزراء التركية الأسبق تانسو تشيلر أن هذه مياهنا ومن حقنا أن نبيع مياهنا لمن نشاء وذلك في معرض حديثها عن مشروع إنشاء أنابيب السلام لنقل وبيع المياه من نهر الفرات إلى دول الخليج العربي وإسرائيل، وأكد عليه مسعود يلماز رئيس الوزراء التركي الذي تلا تشيلر، من خلال قوله المياه نفطنا وان كان هناك من يرضى باقتسام نفطه مع الآخرين فتركيا على استعداد لاقتسام مياهها.

والمسألة الاقتصادية الأخرى التي تدعم التوجه التركي هو أن خصوبة الأراضي الزراعية التركية واستصلاح مساحات واسعة ضمن مشروع (GAP) يجعلها من أكثر المناطق إنتاجية في المجالات الزراعية في المنطقة بعد تراجع إنتاجية الأراضي الزراعية في كل من سورية والعراق جراء النقص في المياه وارتفاع نسبة الملوحة والتلوث بسبب المشاريع التركية على الأنهار.

2- عدم وجود قواعد دولية عامة تحكم عملية التقاسم العادل للمياه بين الدول التي تتشارك الاستفادة من مصادر المياه ساهم في زيادة حالات الصراع علي المياه.

وافتقرت الأنهار المشتركة لتشريعات دولية ملزمة تحدد آلية الاستفادة من المياه المشتركة للأنهار،رغم التعريفات الدولية في المعاهدات والقوانين للأنهار الدولية وتحديد المعايير المثلى للاستخدام المشترك إلا أن الممارسة الحقيقية تبقى بعيداً عن القانون الدولي وافتراضاته.

قلق مصري من الدور الصهيوني:

منذ بداية اهتمام القُوى العُظمَى بمصر، خاصَّة بعد حَفْر قناة السويس ـ كانت هناك مخاوفُ مصرية بخصوص التحكُّم في مياهِ النيل، ولم تكن هذه المخاوفُ بلا أساس، فقد كانتْ هناك دائمًا أفكار وتصريحات أُوروبية تُثير الرِّيبة بهذا الشأن فقد حَثَّ صمويل باكر بريطانيا على احتلالِ السودان؛ لأنَّه في حالة إجبارها على الجلاء عن مصْر، فإنَّها يمكن أن تظلَّ تحكمها من السودان بالتحكُّم في مياه النيل، كما أنَّ أحد المهندسين الفَرنسيِّين في القاهرة، ويُدعى فكتور برومبي كَتَب عام 1893م: أنَّ أيَّة قوة تُسيطِر على أعالي النيل يُمكن أن تبني سدودًا وقناطرَ تحرم مصرَ من أيَّة مياه، وقد اقترح إقامةَ مثل هذه السُّدود على مخارج بحيرات فيكتوريا وألبرت، أو على السوباط والنيل الأبيض.

إنَّ المعضلة التي تُواجِهها مصر بشأن مياه النيل، تتمثَّل في أنَّ الجزء الأكبر من مجرَى النيل وكل موارده تتحكَّم فيها دولٌ أخرى.

وفي هذا الصَّدد تقول وجهةُ النظر الدوليَّة بأنه ليستْ هناك اتفاقية دوليَّة بشأن استعمال مياه النِّيل لصالِح جميع الدُّول التي تقع في حوْضه، وفي مِثل هذا الموقِف فإنَّ خطط أيَّة دولة للاستفادة بمياه النِّيل سوف تكون بمثابةِ تهديدٍ للدول الأخرى، وبالتالي تُصبح سببًا لصِراعات دولية محتملة وهكذا سوف تتأثَّر مصر بأيَّة خطط يضعُها أيُّ بلد من بلاد حوْض النيل الثمانية الأُخرى، وخاصَّة المشروعات المائية في أثيوبيا والسودان، ومِن ناحية أخرى فإنَّ دول الحوْض قد تتأثَّر بما تخطط له دولٌ أخرى مجاورة، إلا أنَّ التهديد فيما يتعلَّق بمقوِّمات الحياة ليس خطيرًا في أية دولة مِن دول حوْض النيل كما هو الحال في مصر.

إنَّ وجهة النظر السائدة في مُعظَم دول حوْض النيل - باستثناء مصر -: أنَّ التخطيط المصري - الإنجليزي للتحكُّم في مياه النيل لم يَعُدْ صالحًا؛ حيث تؤكِّد هذه الدولُ حقَّها في مياه النيل داخلَ حدودها الوطنية، بصرْف النظر عن أيَّةِ اتفاقيات وُقِّعت بين مصر وبريطانيا؛ أي: إنَّ الموقف السياسي قد تغيَّر، ولكن اعتماد مصر على مياه النيل ظلَّ ثابتًا لم يتغيَّر منه شيء.

وبالنظر إلى الدَّوْر الصِّهْيوني في التأثير على دول الحوْض، فمن المؤكد أنَّ لإسرائيل دورًا كبيرًا في إفشال مشروع قناة جونجلي، الذي كان من شأنه أن يَزيد من كميَّة المياه الواصِلة إلى مصر، ممَّا تسبَّب في حِرْمان

مصر من حصَّة المياه هذه، الأمر الذي مِن شأنه أن يضعف من موقِف مصر في صِراعها مع إسرائيل فمصر التي كانتْ قائدةَ الصِّراع العربي الإسرائيلي لم تستطعْ أن تفعل شيئًا حيالَ لعب إسرائيل في المنطقة، وإنْ كانت قد قالت: إنَّ هذا لم يُقلِّل مِن كميات المياه التي اعتادتْ أن تأتي إلى مصر.

أهداف إسرائيل في أفريقيا

والواضح ، أن وجود إسرائيل في أثيوبيا هو تخطيط للمستقبل فضلاً عن إمكان إحراز كثير من النجاحات في أفريقيا حيث أن علاقات إسرائيل بأثيوبيا، ظلت دائما مميزة، و لم تتأثر حتى بحقبة منجستو هيلا مريام، الاشتراكية على الرغم من كون النظام الأثيوبي وقتها جزء من المعسكر الاشتراكي،وحلف عدن، المعاديين للغرب، ويرجع السبب إلى التخوف الإسرائيلي والأثيوبي المشترك من المد العربي في البحر الأحمر فخلال الحرب الأثيوبية الأريترية، اتخذت الدول العربية موقفاً دائماً مؤيداً لإريتريا، وبعد استقلال اريتريا، وقعت تحت قبضة نظام معاد للعرب.

أما عن الخيار الأثيوبي تجاه أريتريا فيحظى بدعم إسرائيلي لخشيتها من وصول قوى إسلامية وعربية إلى الحكم في أريتريا ومن جهتها كانت أثيوبيا تخشى أن تسفر العلاقة العربية الإريترية عن دعم للرئيس

الإريتري أسياس أفورقي لأن قيام دولة أريتريا المستقلة حرم أثيوبيا من سواحلها البحرية، التي تم ضمها لإريتريا .

ويرى الخبراء أن علاقة إسرائيل بإريتريا ليست مستندة إلى النظام الإريتيري، بل أنها علاقة ببلد وبحر وموقع حيث تدرك إسرائيل ما تواجهه حكومة أفورقي من صعوبات داخلية وخارجية خصوصاً بعد محاولة الانقلاب التي وأصبح جراءها معظم الحرس القديم للحكومة الإريترية في السجون.

واللعب على طرفي المعادلة الأثيوبية الإريترية هو الخيار الإسرائيلي الأفضل وتتساوق الرغبتان الإسرائيلية والأثيوبية في اتجاه تفكيك النظام الإريتري، الذي بادر رئيسه بزيارة إسرائيل في عام حكمه الأول، مما أدى لردود فعل عربية، ودفعه تالياً لتحسس خطواته تجاه تل أبيب، بسعي غربي ملحوظ في الاتجاه ذاته وتحتاط إسرائيل للمستقبل برمي شباكها تجاه أثيوبيا لكنها لن تبادر إلى إساءة العلاقة مع أريتريا، فاللعب على طرفي المعادلة الأثيوبية الإريترية، هو الخيار الإسرائيلي الأفضل وأسياس أفورقي الذي يلمح حالياً لعضوية جامعة الدول العربية، لشعوره بخيبة الأمل، وتوجسه تجاه الغرب، واستشعاره نمو العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية، وتوقعاته بشأن استثمارات خليجية ستتدفق إلى بلاده، وفّر للإسرائيليين حافزاً في سبيل تدعيم علاقاتهم بجارته الجنوبية، خصوصاً

على مستوى الاستثمار، الأمر الذي لم يقدموا عليه بهذا المستوى في إريتريا وتسعى إسرائيل لجني فوائد من الموارد الطبيعية التي تتوفر لأثيوبيا، ولإحراز تقدم في انسياب صناعاتها لأفريقيا من خلال مدينتين للتجارة الحرة دون رقابة تملكها أثيوبيا في كلا من جيبوتي والسودان ولا يستطيع أحد نفي تطلعات إسرائيل للصومال البلد الذي يعيش فوضى، والبحث عن دور إستراتيجي يمر من خلال تقوية العلاقة مع أثيوبيا، تمهيداً لاستغلال الحدود الطويلة التي تفصل بين البلدين، والاتجاه إلى الجزء الشمالي من الصومال، المحكوم بواسطة حكومة علمانية غير مهتمة بالبعد العربي، وباحثة عن تقارب مع إسرائيل، لتتمكن تالياً من بتر الصومال بشقيه.

تبحث إسرائيل عن بتر الصومال بشقيه عن الجسم العربى ، ولذلك يتعين على إسرائيل أن تتسلل خلسة من خلال البوابة الأثيوبية، التي ستمكنها كذلك من استغلال المدينة التجارية الأثيوبية المفتوحة في ميناء سواكن على ساحل البحر الأحمر شرق السودان، إضافة إلى مدينة أثيوبية على الشاكلة ذاتها في جيبوتي، في انسياب صادراتها الصناعية إلى أفريقيا وميل الأثيوبيين خصوصاً بعد الإطاحة بمنجستو في 1992 وتسلّم رئيس الوزراء ميليس زيناوي مقاليد السلطة الأثيوبية، للعرب ورغبتهم في استقطاب استثمارات عربية ضخمة غير أن تقاعس الاستثمارات العربية عزز الاتجاه المعاكس.

وينظر حسن مكي الخبير في شئون القارة الأفريقية - أستاذ في جامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم - إلى مستويات إستراتيجية عدة، لتحليل مساعي إسرائيل لتوطيد علاقاتها في منطقة القرن الأفريقي فمن جهة ينفي مكي للعربية نت نفيا قاطعا بأن يكون الفلاشا مورا والفلاشا، يهودا، ويقرر بأن أفريقيتهم ليس فيها جدال لكن إسرائيل، تريد توظيفهم على المدى البعيد بالإفادة من التوجه العالمي لإعادة الاعتبار لكل ما هو أسود من خلال الاحتفاء برموز سوداء كمايكل جاكسون الأب ديزموند توتو كولن باول كونداليسا رايس نلسون مانديلا وكوفي عنان علاوة على التلميحات بإمكان انتخاب بابا أسود خلفا للبابا يوحنا بولس الثاني، ما يصب لمصلحة إسرائيل بتهجير العرب واستيعاب سود في مجتمعها بغية التأكيد للأفارقة بصفة عامة، بوجود جذور مشتركة تسهّل مهمة عزل العرب عن أفريقيا ومن جهة ثانية يمكن لإسرائيل التحكم في ملف مياه النيل بإعادة الفلاشا مورا والفلاشا إلى أثيوبيا، كسادة لبحيرة تانا، للعمل على صعيد استراتيجي لخدمة أهداف تتعلق بتعميق الشكوك والقطيعة بين دول البحر الأحمر ودول حوض النيل، وعلاقات السلام في القرن الأفريقي، مما تؤكده دراسات ممولة من قبل مؤسسة السلام الإسرائيلية ومؤسسة السلام الأمريكية، على شاكلة الدراسة الصادرة أخيراً بعنوان ، النهر والصليب التي ذهبت في هذا الاتجاه كما تسعى إسرائيل لتعميق الشكوك والقطيعة بين دول البحر الأحمر ودول حوض النيل ولفت

البروفسير مكي النظر إلى أن انضمام أثيوبيا لنادي صنعاء الذي يضم إلى جانبها، اليمن والسودان في ديسمبر 2003، في تجمع يضم 130 مليون نسمة علاوة على كون النادي قوة سياسية واقتصادية مؤثرة، سبب إزعاجا لإسرائيل لخشيتها من نتيجة ذلك في إخراج أثيوبيا من عزلتها، وجرها إلى النادي الشرقي والعرب، وبالتالي خسارتها كحليف استراتيجي موضحاً أن إسرائيل كانت تغذي المشاعر الانعزالية لدى الأثيوبيين ومصر من ناحيتها - والتحليل لحسن مكي-، توجست من قيام نادي صنعاء، خصوصاً بتزامنه مع بوادر أزمة مائية مع كينيا، ولإمكان أن يدعم النادي مطالب أثيوبيا المتململة من أن النيل الذي يتدفق من(1) أراضيها، لم يمنع المجاعات، إضافة إلى جرف الأراضي الطينية لذا، فهي تطالب بإعادة النظر في اتفاق مياه النيل الموقع في 1929و يرى مكي أن أثيوبيا هي الكاسب الأكبر من الموقف الإقليمي حالياً فعلاوة على كسبها من قيام نادي صنعاء، سيكسبها التقارب مع إسرائيل التي ترغب في تلافي نتائج قيام النادي، قدرة أكبر على استرجاع ميناء عصب الحيوي على البحر الأحمر، وهو الميناء الذي ذهب إلى إريتريا في أعقاب استقلالها، ليترك أثيوبيا من دون منافذ على البحر الأحمر كما إنَّ السبب الأساسي للمخاوف المصريَّة والتصريحات السياسيَّة العنيفة، هو

---

1) عن مقال لخالد عويس – بتصرف

أنَّ مصر مهدَّدة بأزمة حادَّة، ونقْصٍ خطير في المياه،خاصةً أنَّ أزمة المياه ليستْ مقصورةً على مصر، حيث توجد الأزْمَة نفسُها - بدرجات مختلفة الحِدَّة - في معظم دول حوْض النيل، وهي تَرجع أساسًا إلى النموِّ السكَّاني السريع - غالبًا - الذي يتجاوز 3% سنويًّا ويتحدَّث معظمُ الخبراء عادةً عن وجود أزمة عندما يقلُّ نصيب الفرْد من المياه عن 2000 متر مكعَّب، ويتحدَّثون عن أزمة شديدة أو مجاعة عندما يقلُّ نصيب الفرد عن 1000 متر مكعَّب سنويًّا، والآن فإنَّ خَمْس دول في حوض النيل الشرقي (تنزانيا، بوروندي، رواندا، كينيا، وأثيوبيا)، قد تجاوزتْ هذا الحد، كما تواجه الموقف نفسه - وربَّما بحدَّة أكبر - دولُ شمال أفريقيا مصر، ليبيا، تونس كما أنَّ دول شمال أفريقيا - وعلى رأسها مصر - تستورد نصفَ احتياجاتها من الحُبوب، وهذا الاعتماد على الخارج سوف يزدادُ في المستقبل، وفي مصر لا توجد احتمالاتٌ للتوسُّع في الزراعة على الأمطار،والتوسُّع في الزِّراعة المروية سوف يتنافس بشدَّة مع استعمالات المياه لأغراضٍ أخرى، ومعنَى ذلك بسهولة: أنَّنا سوف نواجه أزمةً حادَّة في المياه، الأمر الذي قد يُدخِلنا في صراعاتٍ متعدِّدة مع دول الحوْض، ما لم تتفهَّم تلك الدولُ احتياج مصر لمياه النيل.

سرقة إسرائيل للمياه العربية

إن مطامع إسرائيل كبيرة جداً، وخطيرة باستخدام المياه كعنصر

أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي؛ إذ تشكل المياه أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية سياسياً وعسكرياً، وذلك لارتباطها بخططها التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية .

ومما يؤكد قيام الدولة الصهيونية بسرقة المياه العربية، هو أن إسرائيل أصبحت متواجدة في جميع الملفات المائية للدول العربية حيث تسيطر إسرائيل على حوالي 80% من مياه الينابيع المتجددة الفلسطينية والتي تُقدّر سنويًا بنحو650مليون متر مكعب، وتبيع الـ 20% الباقية للشعب الفلسطيني بسعر دولار لكل متر مكعب، وهو ما يعني أنها تسيطر على مخزون المياه في الضفة والقطاع وفي الجولان السورية تستولي إسرائيل على 40% من المياه،وهي مياه بكميات ضخمة أثبت المسح أنها تعادل ضعفي كمية المياه السطحية التي تغذِّي بحيرة طبرية، والتي من المتوقَّع أن تصل إلى مليار متر مكعب، كما أن إسرائيل تتعاون مع تركيا من أجل استخدام ورقة المياه ضد العراق وسوريا والتلاعب بحصصهما في مياه دجلة والفرات كما أقدمت إسرائيل على مدّ خط أنابيب للمياه من نبع العين المتفرع عن نهر الجوز، وهو أحد روافد نهر الحاصباني، وتستغل بشكل كامل مياه الحاصباني والوزاني بمعدل 145 مليون متر مكعب سنويًا، كما تسيطر إسرائيل على قسم من نهر الليطاني، وتقوم بتحويله إلى نهر الحاصباني، ثم إلى بحيرة طبرية عن طريق محطة ضخ قرب جسر الخردلي ومن المعروف أن

إسرائيل تستولي على مياه نهر الأردن والذي ينبع من الأراضي الأردنية، وتمنع الأردن من إقامة أي سدود عليه، وفي اتفاقية السلام بين إسرائيل والأردن اتفق على أن تسمح إسرائيل للأردن بتخزين20مليون متر مكعب من المياه من فيضانات نهر الأردن خلال فترة الشتاء، وحوالي10 مليون متر مكعب من المياه المحلاة من الينابيع المالحة المحولة إلى نهر الأردن، إلى جانب 10مليون متر مكعب تقدمها إسرائيل للأردن في تواريخ يحددها الأردن في غير فصل الصيف، ولكن إسرائيل لم تنفذ هذه الاتفاقيات مما جعل الأردن يعاني من نقص في المياه ويسعى لشراء مياه من تركيا وتحصل إسرائيل على 60% من مياه نهر الأردن بينما يحصل الأردن على 25% وسوريا على 15% رغم أن مياهه تنبع من سوريا كما قامت بمنع الفلسطينيين من الوصول لنهر الأردن ودمرت كل المضخات على النهر وطردت المزارعين.

أما عن إسرائيل والمياه المصرية والسودانية فقد بدأت إسرائيل تعبث بأصابعها في منابع النيل في محاولة للتأثير على حصة مصر والسودان من المياه، وهو واضح من قيام إسرائيل بتقديم العون لأثيوبيا لإقامة سدود على منابع النيل، كما عرضت على أثيوبيا شراء مياه النيل منها. وبذلك يصبح واضحًا أن إسرائيل نصبت نفسها متحكمة بالموارد المائية العربية، كما يُلاحظ أنها تواجه قسمًا من الدول العربية بشكل مباشر،

وهو الأردن وفلسطين ولبنان وسوريا، وتواجه قسمًا آخر عن طريق تركيا،وهو العراق وسوريا أو عن طريق أثيوبيا وهو السودان ومصر.

كما أكد الباحث السوري في الشئون الاستراتيجية العميدُ الركن إبراهيم كاخيا أن إسرائيل وضعتْ مُخططًا مدروسًا لمشاريعَ مائيةٍ يتناسب تنفيذُها مع مراحلَ إقامة الكيان الصهيوني وتوسُّعه، وقد نفذَّت بعضًا من تلك المشاريع المائية بالفعل، وبعضُها ينتظرُ دورَه في التنفيذ كما أن السطوَ الإسرائيلي على المياه العربية امتدَّ إلى نهر اليرموك، وهو أكبرُ روافد نهر الأردن، ويبلغ مُحتواه السنوي 475 مليون متر مكعب؛ منها 4 مليون متر مكعب من الأراضي السورية، والباقي يرِدُ من الأراضي الأردنية، ويمرُّ هذا النهرُ بمعظمه في الأراضي السورية، ثم يجتازُ الحدودَ الأردنيةَ ليصبَّ بعدئذٍ جنوب بُحيرة طبرية .

ونتيجة سحب المياه من النهر تضررت الأراضى الواقعة على ضفتيه كما ارتفعت نسبة الأملاح فى مياهه وهو المصدر الرئيس المغذى للضفة الغربية وآبارها الجوفية لتصل إلى 5000 جزء فى المليون والموصى به دولياً 250 جزء فى المليون وتسيطر سلطة الاحتلال على 88% من مصادر المياه الفلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة وللأسف فإن المستوطن الصهيونى يحصل الآن على 500 لتر من المياه يومياً بينما المواطن الفلسطينى لا تتجاوز حصته اليومية 40 لتر فقط كما تستغل إسرائيل مياه الأودية التى تقدّر بحوالى 72 مليون م3 وتمنعها من

الوصول للمناطق الفلسطينية وتقوم بمراقبة جوية لجميع الأراضي الفلسطينية وتفرض ضرورة الحصول على موافقة مسبقة منها قبل السماح بحفر أى بئر جوفية على الأراضي الفلسطينية فى الوقت الذى تحفر فيه إسرائيل الآبار العميقة فى مناطق المستوطنات مما أدى لقلة المياه ورداءتها فى آبار الفلسطينيين فى الضفة الغربية كما تستنزف إسرائيل المياه الجوفية الفلسطينية مما أدى لزيادة نسبة الأملاح والنترات والكلورايد وتلوثها بالمعادن الثقيلة كالنحاس والرصاص فأصبحت غير صالحة للشرب أو الزراعة كما أدى استنزاف الآبار إلى تسرب المياه الجوفية شديدة الملوحة للمياه الجوفية العذبة فى الضفة الغربية وتسربت مياه البحر لقطاع غزة لتملأ الفراغ فى حوض المياه الجوفية وباحتلال إسرائيل لهضبة الجولان السورية قامت بمنع سوريا من استغلال مصادر المياه بالهضبة واستغلتها لنفسها حيث أن 30% من مياه إسرائيل تأتى من الجولان كما استولت على المياه السورية فى منطقة حوض نهر اليرموك ولأن هضبة الجولان هى المصدر الرئيسى لمياه نهر الأردن وبحيرة الجليل التى توفر المياه لكلاً من سوريا والأردن وفلسطين تؤكد إسرائيل على احتفاظها بمصادر المياه السورية فى أية مفاوضات .

وعند اجتياح إسرائيل للبنان عام 1978م سيطرت على ما يقرب من 30% من مجرى نهر الليطانى وكانت أهدافها الغير معلنة هى المياه

اللبنانية حتى خروجهم عام 2000م وأثناء الاحتلال قاموا بنقل مياه الليطانى بحافلات نقل والاستفادة من مياه نهرى الوزانى والليطانى وطردت المزارعين اللبنانيين وشقت الطرق والقنوات وركبت المضخات لسحب المياه إلى الأراضى المحتلة .

وفى عام 1989م مدت أنابيب مياه نبع العين المتفرع من أحد روافد نهر الحاصبانى واستغلت مياه الحاصبانى بشكل تام لصالحها وهناك العديد من الآبار الارتوازية الإسرائيلية على الحدود مع لبنان تؤدى لخفض المياه الجوفية فى الأراضى اللبنانية .

وتلعب إسرائيل أدواراً خفية للتحكم فى مياه نهر النيل الذى ينبع من مصدرين رئيسيين إقليم البحيرات الاستوائية جنوب السودان والهضبة الأثيوبية لذلك تحاول من وقت لآخر التعاون مع أثيوبيا لإقامة السدود وغيرها من المنشئات على النيل للتحكم فى مياهه وتقليل حصة مصر من المياه لتجويع شعب مصر والضغط من أجل الحصول علي حصة من مياه النيل كما أعلن كبار مسئوليها .

ولو استمرت الأمور علي هذا النحو فإننا نواجه خطر حدوث مجاعة تقضى على الأخضر واليابس والنيل مسألة حياة أو موت بالنسبة لمصر فهو يشكل 97% من مواردها المائية والآن نتساءل ماذا بقى لدينا لكي تسرقه إسرائيل وإلي متي سنظل مكتوفي الأيدي أمام هذه المخططات الصهيونية الخطيرة ؟

إن زيارة ليبرمان، وهو أحد أكثر الشخصيات الصهيونية الرسمية المتطرفة،إلى الجولان عشية عرض طلب فلسطين إلى الأمم المتحدة للحصول على العضوية الكاملة، جزء لا يتجزأ من استفزازاته للمجتمع الدولي، مثلما كان إقرار إسرائيل مشروعا استيطانيا جديدا ببناء مئات الوحدات السكنية في القدس الشرقية، ومثل تلك الإجراءات تشكل حلقات متصلة في مسلسل استراتيجي متكامل يستهدف قضم الأرض وشفط المياه وإجلاء السكان وجعل الأمر الواقع هو المتحكم ، خصوصاً بالعلاقة مع دول المحيط، فدول منبع النيل وممرّه خلقت أزمة مائية في السودان وجنوبه ومصر، خصوصا أن نسبة ما يصلهما غير كاف، فما بالك بزيادة نسبة السكان، ناهيكم عن أن إسرائيل التي استأجرت جزيرة دهلك قامت ببناء قاعدة عسكرية متطورة فيها، مثلما ترتبط بعلاقات وطيدة عسكرية وأمنية مع بعض دولها وفي الوقت نفسه فإن بناء سدود تركية وأهمها مشروع الغاب أسهم في تخفيض حصة سورية والعراق من المياه، الأمر الذي ينذر بعواقب بيئية وكارثية على البلدين وقامت إيران أخيرا بتحويل نهر قارون وعدد من الأنهار إلى الداخل الإيراني حاجبة إياها عن شط العرب، الأمر الذي ستكون نتائجه خطيرة على مستقبل شط العرب، الذي يقدّر الطبوغرافيون أنه سيكون بعد قرن من الزمان في الداخل الإيراني، بسبب الطمي والغرين، وهو في حاجة إلى حلول ومعالجات جذرية.

وعند الربط بين الواقع المائي في إسرائيل وحاجتها المتزايدة للماء في ضوء تدفق الهجرة اليهودية، خاصة ذلك التدفق الكبير من المهاجرين اليهود من الدول التى كانت تشكل الاتحاد السوفيتي المنحل، ومن الدول التى كانت تشكل حلف وارسو المتلاشى،وهو تدفق فاق كل تصور واحتمال كل ذلك يؤدى بنا إلى استخلاص عدد من النتائج أهمها أنه على الرغم من أن إسرائيل ظلت تشكو من نقص موارد المياه، إلاّ أن احتياجاتها الأساسية تزايدت بمعدلات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفعل تزايد الاستهلاك المائي الناتج عن تزايد أعداد المهاجرين اليهود إلى إسرائيل، وكذلك تضاؤل كميات المياه الواردة من المصادر الموجودة بالفعل؛ فقد ازدادت ملوحة مياه المجمعات نتيجة لاستخراج المياه العذبة، وازدادت نسبة الملوحة في مجرى نهر الأردن جنوب طبريا، كما نقصت المياه الجوفية نتيجة لقلة مياه الأمطار، علاوة على جفاف العديد من الآبار الجوفية في الضفة الغربية وهضبة الجولان ولا يستبعد المراقبون والمحللون احتمال إقدام إسرائيل على القيام بأعمال عدوانية جديدة للاستيلاء على المزيد من المياه العربية، وتتمثل الخيارات المطروحة في هذا الصدد في ثلاثة :

أولاً: استمرار السيطرة على المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة .

ثانياً: الاستيلاء على ما بقى من مياه نهر اليرموك .

ثالثاً :التوسع في سرقة مياه نهر الليطاني .

وليس صدفة أن تكون أولى نوايا المستعمرات الاستيطانية التهويدية قد أقيمت في منطقة المطلة في عام 1896، بالجوار من منابع نهر الأردن وطبريا وقرى الليطاني فمنذ بدايات الاستيطان الصهيوني للأرض الفلسطينية والعربية بشكل عام، كرر الممول الصهيوني روتشيلد قوله : إنني أفكر في المستقبل، ولا مستقبل إذا لم نضع أيدينا على الماء وينبغي أن نفكر في ذلك دون الكلام عنه أبداً وبهذه الروح الاستعمارية اهتمت الوكالة اليهودية فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، بترسيم حدود الانتداب لفلسطين مع البلدان العربية المجاورة، ومع كل من سوريا ولبنان بشكل خاص، متضمنة منحدرات المياه وينابيعها في أقصى الشمال على المثلث السوري ـ الفلسطيني ـ اللبناني وقدمت الوكالة اليهودية العديد من المخططات المائية لسلطات الانتداب البريطاني آنذاك في محاولة منها لتثمير هذه المشاريع اقتصادياً لحسابها، ولحساب المشروع الصهيوني الذي كانت تعد وتعمل له في فلسطين تحت رعاية سلطات الانتداب ولم تكن تلك الرؤية الصهيونية البعيدة منسلخة عن إرادة بريطانيا، التي سهلت وعملت على إعادة تخطيط حدود فلسطين الانتدابية بما ينسجم مع تلك التوجهات، فجرت تعديلات عدة مست خطوط تقسيمات سايكس/ بيكو السيئة الذكر، وصولاً إلى ما سمي في حينها

تعديلات (نيو كمبول) للحدود بين كل من فلسطين من جهة وسوريا ولبنان من جهة ثانية.

وكانت الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية قد اقترحت عدة مشاريع قبل وبعد قيام الدولة الصهيونية على أنقاض الكيان الوطني للشعب العربي الفلسطيني، للسيطرة على مياه الجولان ووادي نهر الأردن، منها مخطط يونيدس عام 1939، وهو المخطط المتعلق بري الأراضي الواقعة شرقي نهر الأردن كذلك مخطط والتر كلاي – لودر ملك عام 1944، والمتعلق بري سهل نهر الأردن عن طريق بعض روافد نهري الأردن واليرموك باتجاه النقب، وتنمية طاقة مائية بواسطة بناء قناة تصل البحر المتوسط بالبحر الميت، للاستفادة منها بتوليد الكهرباء، ويعتبر لودر ملك من أكبر علماء وخبراء التربة والمياه الأميركيين في حينه، وتوصياته مازالت أساساً لجميع مشاريع المياه في الكيان الصهيوني.

إضافة إلى مخطط إيس عام 1948 والقاضي بتحويل نصف كمية مياه نهر اليرموك إلى بحيرة طبرية، وجزء من مياه الليطاني إلى المستوطنات اليهودية في شمال فلسطين وإنشاء سد على الحاصباني وتحويل مياهه عبر قناة مغلقة لتوليد الطاقة الكهربائية في محطة داخل فلسطين وتحويل مياه نهر بانياس من سوريا عبر قناة، نحو تل القاضي ودان لتجميع مياه ينابيعهما وجرها في قناة مكشوفة لإرواء أراضي سهل

الحولة، والجليل الأدنى، ووادي مرج ابن عامر ثم تإمريرها عبر نفق لتخزين الفائض في سهل البطوف ويطرح المشروع في جانب منه تحويل كمية من مياه البحر المتوسط إلى البحر الميت عبر قناة تمتد من حيفا وذلك لمنع انخفاض منسوب البحر الميت بعد استثمار مياه حوض الأردن وروافده.

وصولاً إلى مخطط ماكدونالد عام 1951: والمتعلق باستعمال مياه نهر الأردن فقط لري ضفتي أخدود وادي الأردن من جنوب هضبة الجولان عند مثلث الحدود السورية ـ الفلسطينية ـ الأردنية حتى جنوب بيسان، بواسطة قنوات متوازية وأخيراً، مخطط جونستون الشهير عام 1953، وهو المشروع الذي اقترحه مبعوث الرئيس الأميركي دوايت آيزنهاور، ويقوم على بناء ثلاث قنوات للري، وإنشاء سدين كبيرين لتخزين مياه الأمطار رفضت سوريا هذا المشروع حيث لا مصلحة لها فيه،ويتعارض مع حقوقها في مياه حوضي اليرموك والأردن، إذ أنه يقتطع منها مياه نهر بانياس لصالح مستوطنات شمال فلسطين المحتلة، بينما اعتبرته إسرائيل غير كاف كذلك لم يستطع هذا المشروع أن يشق طريقه بسبب التعقيدات السياسية في المنطقة وبهذا الصدد فإن الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية ومواردها الرئيسية تزداد كل يوم0

مشاريع النهب المائي الصهيونى

بناء السدود وحفر الآبار العميقة

بسبب طبيعة إسرائيل العدوانية، والتي تعتبر نفسها فوق القوانين الدولية، بدأت بإقامة السدود، وضخ المياه إلى مستوطناتها ضمن خطه مدروسة، لنهب المياه السورية، إذ أقامت سد تخزيني أقيم مكان قريه المنصورة شمال القنيطرة ب3كم لضخها إلى مستعمرتي ميرام، وهاجولان، وهو بسعة 285 ألف م مكعب من الماء، بالإضافة إلى سدود تخزينية عديدة أخرى، أكبرها الموجود قرب قرية عين دوره وسط الجولان، كما قامت باستغلال كل الينابيع، وأهمها ينابيع المياه المعدنية الحارة في الحمة في جنوب الجولان، وهي تستفيد منها كمركز سياحي وعلاجي وقامت بتنفيذ مشروع ضخم من خلال حفر الآبار العميقة في كافه أنحاء الجولان، وهذه الآبار تستنزف المخزون المائي الجوفي وتؤثر على الينابيع ومن أهمها البئر الذي حفر بجانب نبع المشيرفه في الجزء الجنوبي من مرج اليعفوري، والذي أثر بدوره على النبع فشحت مياهه.

استغلال مياه بحيرة مسعده

تقع بحيرة مسعده إلى الجانب الشرقي من قرية مسعده في شمال الجولان، ويفصلها عن جبل الشيخ سهل مرج اليعفوري، وهي بحيرة

متشكلة في فوهة بركان خامد، وتبلغ مساحتها حوالي 1 كم مربع، وقامت سلطات الاحتلال باستخدامها كخزان كبير للمياه، حيث حولت إليها مياه نهر صعار المجاور، ومياه سيل أبو سعيد في فصل الشتاء، وأقامت في جانبها الجنوبي محطة ضخ تغذي شبكه من الأنابيب توزع المياه على المستوطنات شمال الجولان، وتم البدء باستغلال البحيرة في خريف عام 1968وبذلك استطاعت سلطات الاحتلال ضخ مليون ونصف متر مكعب من المياه سنوياً، يتم نقلها إلى المستوطنات وإسرائيل إضافة إلى هذا يجعلنا نؤكد على بقاء الحكومة السورية على موقفها الرافض لأي تنازل عن أرضنا أو قطرة ماء هي من حقنا وحق أبنائنا في المستقبل في الأراضي السورية والعربية المحتلة 0

وهناك أربعة مشاريع إسرائيلية لنهب المياه المصرية خاصة مياه نهر النيل وهي:

المشروع الأول: هو خطة إستغلال الآبار الجوفية حيث قامت إسرائيل بحصر الآبار الجوفية المتاخمة للحدود المصرية وبدأت فى سحب المياه منها مستغلة انحدار الطبقات الصخرية الجوفية تجاه صحراء النقب ولازال هذا النهب مستمراً وهو ما كشفه وأكده تقرير أعدته لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب فى يوليو 1991 الذى ذكر صراحة أن إسرائيل تعمدت خلال السنوات الماضية سرقة المياه الجوفية من سيناء عن طريق حفر آبار إرتوازية قادرة على الوصول للمياه الجوفية فى بطن

سيناء باستخدام آليات سحب حديثة.

المشروع الثانى: هو الأول بعد إنتهاء حرب أكتوبر سنة 1973 وهو المشروع الذى طرحه المهندس الإسرائيلى اليشع كالى تحت دعوى مياه السلام وبمقتضاه طلبت إسرائيل من مصر توسيع ترعة السلام المخطط شقها آنذاك نحو سيناء وشق سحارة أسفل القناة لنقل 10% من دخل مصر من النيل لرى صحراء النقب فى الجنوب الإسرائيلى وقدر المطلوب آنذاك بـ 8 مليارات متر مكعب.

مشروع يؤر

ثالثا: تضاءل الحلم الصهيونى فى مياه النيل عندما قدم الخبير الإسرائيلى شاؤول أولوزوروف النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية مشروعاً للسادات سمى مشروع يؤر خلال مباحثات كامب ديفيد بهدف شق ست قنوات تحت قناة السويس بإمكان هذا المشروع نقل 1 مليار متر مكعب لرى صحراء النقب منها 150 مليون متر مكعب تصل قطاع غزة لتبرير نقل المياه أمام الشعب المصرى وجعل المياه التى تعطى لغزة ضماناً لعدم وقف مصر ضخ المياه لإسرائيل.

الفكرة الرابعة كانت التنفيذ الفعلى عندما طرح الرئيس السادات بنفسه فى حيفا عام 1979 فكرة مشروع ترعة السلام وذكرت مجلة أكتوبر أن الرئيس الراحل إلتفت إلى المختصين وطلب منهم عمل دراسة علمية كاملة لتوصيل مياه نهر النيل إلى مدينة القدس لتكون فى متناول

المترددين على المسجد الأقصى وكنيسة القيامة وحائط المبكى لكن الغضب الأثيوبى والمعارض المصرى كانا وراء إيقافه 0

مشروع جونستون: في مطلع عام 1951 بدأت إسرائيل بتجفيف مياه بحيرة الحولة وتحويل المياه إلى النقب، واعتبر هذا خرقا لاتفاقية الهدنة، فأصدر مجلس الأمن قراراً بوقف أعمال تحويل المياه وفي عام 1953 أرسل الرئيس الأمريكي ايزنهاور مندوبه ايريك جونستون، إلى الدول المعنية وهي سوريا والأردن ولبنان وإسرائيل، ليفاوض على توزيع المياه بين دول المنطقة، ويهدف المشروع وفق المصادر الإسرائيلية إلى تنمية الزراعة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المذكورة، إلا أن لبنان أستثني من هذا المشروع وتصل كمية المياه المقرر تقسيمها في مشروع جونستون وفق المصادر الإسرائيلية إلى 1213 مليون متر مكعب سنوياً ،في حين تصل التقديرات العربية إلى 1429 مليون متر مكعب بما فيها حصة لبنان لكن المشروع لم يستمر بسبب احتلال إسرائيل لمنابع نهر الأردن إثر عدوان 1967.

مشروع كوتون

ظهرت فكرة المشروع بعد الرفض العربي لمشروع جونستون، وقد تبنى المشروع الجديد وجهة النظر الإسرائيلية التي تخطط لضم مياه نهر الليطاني البالغة 700 مليون متر مكعب وبلغت كمية المياه المتوقعة من مشروع كوتون 2345 مليون متر مكعب.

2- مشروع روتينبرج عام 1948 ويقوم على أساس امتياز يهودى لمدة 70 سنة لاستغلال مياه الأردن واليرموك التى تعتبر وقفا على المشروع، ولا يحق للأردن الإفادة منها إلا بموافقة السلطات اليهودية صاحبة الامتياز.

الخطر الصهيوني وحوض النيل

يتمثل الخطر الصهيونى فى تدخل إسرائيل فى عمليات التنمية فى الحوض عن طريق

الأيدي العاملة: جميعُنا يعلم العلاقة الوطيدة التي نشأتْ بين إسرائيل وأثيوبيا؛ وذلك نظرًا لأنَّ يهود الفلاشا - وجلّهم من أثيوبيا- يُعتبرون المورد الأوَّل للعمَّال من أفريقيا، والَّذين يتولَّون الوظائف الدنيا في المجتمع اليهودي، والَّذي يأبَى فيه يهود أوربَّا وأمريكا تولّي الوظائف الدُّنيا، وعليه؛ فإنَّ يهود الفلاشا هم قوام اليد العامِلة في إسرائيل، وهو

الأمر الَّذي يجعل من أثيوبيا- وهي إحدى دول حوض النيل - مطمعًا لإقامة علاقات حميمة معها.

الاقتصاد: ومن ناحيةٍ أُخرى، أقامتْ إسرائيل علاقات تِجارية وطيدة مع الدُّول التي تَمتلِك الماس، وهي ليبريا وساحل العاج، وغينيا وزائير، وسيراليون وأفريقيا الوسطى وتنْزانيا؛ وهي إحدى دول حوض النيل، والَّذي يستخدم بشكْلٍ أساسي في تَمويل المستوْطنات الإسرائيليَّة، ومن أمثلتها مستوطنة تسوفين، كما تشكِّل تجارة الماس جزءًا رئيسيًّا من التِّجارة الإسرائيليَّة؛ حيث أعلن موقع وزارة الخارجيَّة الإسرائيلي عن حجم صناعة الماس، والذي قُدِّر بنحو 13 ملْيار دولار في عام 2006 من حجْم الصَّادرات الإسرائيليَّة، ويعدُّ هذا رقمًا ضخمًا بالنسبة لدولة صغيرة مثل إسرائيل.

تجارة السلاح: تُعَدُّ أفريقيا مرْتعًا خصبًا للصِّراعات والانقِلابات الدَّاخلية، بل والحروب بين الدول بعضها البعض، فنجِد الصّراعات بين شمال وجنوب السُّودان،وبين الصوماليين بعضهم البعض، وبين الصومال وأثيوبيا، وبين شمال وجنوب نيجيريا، وغيرها الكثير، ويشكِّل هذا سوقًا هامَّة لإسرائيل؛ إمَّا لتجربة أسلحتها المصنَّعة محليًّا، وإمَّا لتأجيج الصِّراعات لأسباب ومصالح تخصُّها، مثل السَّيطرة على الذَّهب أو الماس أو اليورانيوم، ويساعدها في ذلك حالة الفقْر والمجاعة التي تَعيشها

أفريقيا، وأيضًا تفشّي الأمراض والجهل والرشوة، وكل هذه الأمور التي تمكنها من السَّيطرة بسهولة على تلك الدول لتحقيق ما تصْبو إليه من أطماع وتهدف إسرائيل من وراء ذلك ليْس فقط النَّاحية الاقتِصاديَّة، ولكن هناك ناحية إستراتيجيَّة هامَّة تعمل عليها إسرائيل، وتتلخَّص في:

♦ محاولة كسْر العزلة التي تَعيشها إسرائيل بعد الحروب الَّتي خاضتْها مع العرب، والأراضي الَّتي احتلَّتها، ومظاهر القمْع الَّتي تُمارسها ضدَّ الفلسطينيين كلَّ يوم، ناهيك عن احتِلالها للمقدَّسات الإسلاميَّة، ومحاولاتها الدَّؤوب لنشْر الفساد في المجتمعات العربيَّة، فكان لا بدَّ لها من قوى مجاورة تُقيم معها علاقات اقتِصاديَّة وإستراتيجيَّة، بعد أن رفض مُعظم العرب علاقاتِ التَّطبيع معها، فأرادت بذلك هدفَين؛ الأوَّل: وجود مساندة إقليميَّة تُساعدها إذا ما نشبتْ بينها وبين الدّول العربيَّة حروبًا في المستقْبل، ثانيًا: وجود قُوى اقتِصاديَّة إقليميَّة تدعم بناء المستوْطنات وتُعْطي لها شرعيَّة عالميَّة تُنسي بذلك العالَمَ الحقوقَ المسْلوبة للشَّعب الفلسطيني وحقه في استِرْداد الأرض.

♦ إقامة تحالُفات مع القوى الإقليميَّة غير العربيَّة، مثل: تركيا وإيران في آسيا، وأثيوبيا في منطقة القرْن الأفريقي، كما تقوم إسرائيل بتسْويق دولتها ثقافيًّا، عن طريق فتْح المكاتب الثَّقافيَّة في تلك الدول؛ لِتُوَصِّلَ في

عقول تلك الشُّعوب وجودَها المزْعوم، ولتضعَ بذلك نفسَها على خريطة العالم بعد أن كانتْ شتاتًا.

وهناك هدف آخَر قد تراءى في الأفُق في الفترة الماضية، ولم يُعِرْه العرب – للأسف - اهتمامًا؛ وهو تضْييق الخناق على الدول العربيَّة في كلّ مكان، فبعد أن أيْقنتْ أن لا وجود لها بين العرَب عن طريق التَّطبيع والعلاقات الاقتِصاديَّة والثَّقافيَّة، بدأت تُثير القلاقل بين العرَب بعْضهم البعض، فكثيرًا ما تخرج لنا الصُّحف الإسرائيليَّة يومًا بعد يوم بِخَبر عن دولة عربيَّة تعمل في الخفاء ضدَّ مصلحة دولةٍ عربيَّة أُخرى، حتَّى ينشأ بيْنهما الشّقاق، وتلوذ هي بالغنيمة كاملة، وعندما أرادت أن تسدّد ضربة قويَّة للعرَب نظرتْ إلى أي الدول الَّتي تساند قضايا الأمَّة وتقف معها، فوجدت في مصر مبتغاها، وبما أنَّ علاقة إسرائيل قويَّة بالدول الَّتي تشترك معها مصر بعلاقات إمَّا تجاريَّة أو إستراتيجيَّة أو طبيعيَّة، عملت على زعزعة هذه العلاقات وتقْويضها، فبدأتْ بالتَّعاون مع دول حوض النيل في بناء سدود عملاقة بزعْم توليد الكهرباء، وزراعة الأراضي غير المستصلحة، وهي بذلك لا تريد خيرًا لتلك الدّول ولكن لتمنع الماء عن مصر والسّودان، رغم وجود الاتّفاقات الدَّولية!

وقامت بإثارة المشاكل الدَّاخلية في السودان، تارةً عن طريق دعْم الحركة المتمرِّدة في دارفور، وتارة عن طريق دعْم الانفِصاليين في

جنوب السودان، وقد تجلَّى هذا الأمر واضحًا فيما حدث مؤخَّرًا من مشاكل خاضتْها دول المنبع والمصب حول الحقوق التَّاريخيَّة لنهر النِّيل، وعن إعادة تقْسيم مياه النيل وإقامة اتِّفاقيَّات جديدة لا تُراعي ما كان موجودًا في السَّابق، وبتأييد من البنك الدَّولي الذي تُشرف عليه مخابرات عدَّة دول من أهمها أمريكا وإسرائيل.

وتعد إسرائيل أحد المحركين الأساسيين لهذه البؤرة لإدخال مصر في نزاعات خارجية وإشغالها بقضايا أخرى عن دورها الإقليمي في العالم العربي خاصة القضية الفلسطينية وفي آسيا فإن سوريا والعراق تحاولان مع تركيا دولة المصب في حل مشكلة المياه والتي ترغب تركيا في بيعها لهما.

الدور الإسرائيلي في إشعال أزمات المياه

يحذر خبراء وقانونيون من خطورة تنامي النفوذ الإسرائيلي بالمناطق التي تشهد صراعات علي المياه خاصة منطقة حوض النيل – المنطقة الأكثر إثارة الآن - وتمدد الذراع الصهيونية أكثر وتأجيجها الخلاف بين الدول المشتركة في منابع المياه.

وهذا ما أكده الدكتور هاني رسلان رئيس وحدة دراسات حوض النيل بمركز الدراسات السياسية مشيرا إلي أن الحضور الإسرائيلي واضح وقوي في أي صراع وتحاول تأجيجه بشتي الطرق والاستفادة من هذا

التـأجيج ، مسـتدلا علـي مشكلة حـوض النيـل فـي ظـل مطالبـات دول مثـل كينيا وأوغندا وتنزانيا بإعادة النظر في اتفـاقيتي 1929 التـي وقعت إبـان الاسـتعمار البريطـاني للمنطقـة، واتفاقيـة 1959 التـي وقعت بـين مصـر والسودان لتنظيم الاستفادة من موارد النهر .

وأوضح أن هذه الدول ترى أنها غير ملزمة بهذه الاتفاقيات لأنهـا تمت في الحقبة الاستعمارية، كما أن القاهرة ترى أن الحل الأمثل للخروج من هذه المشكلة هو استحداث موارد جديدة للميـاه وإقامـة مشروعات مائيـة لسد حاجة هذه الدول، وهو ما يعرف بمبادرة حوض النيل.

وبلغ التدخل شدته في قضية حوض النيل حيث قدمت إسرائيل إلـى كل مـن الكونغـو الديمقراطيـة ورواندا دراسـات تفصـيلية لبنـاء ثلاثـة سـدود كجزء من برنامج متكامل تهدف إسرائيل من خلاله إلى التمهيد لمجموعة كبيرة من المشروعات المائية في هذه الدول ولاسيما رواندا، حيث يتجـه الاهتمام الإسرائيلي بوجه خاص إلى نهر كاجيرا الذي يمثل حدود رواندا مع بوروندي في الشمال الشرقي لإقامة أكثر من سد عليـه، حسبما أعلـن موقـع المعهـد الإسـرائيلي للتصـدير والتعـاون الـدولي وبجانـب هـذه المشاريع، تقدم شركات إسرائيلية منذ نحو عقد دعماً فنياً وتكنولوجياً لهاتين الدولتين في مجال الري والزراعة بشكل شبه مجاني.

أما في أوغندا، فلا تزال إسرائيل تقوم بتفعيل اتفاقيـة وقعتهـا معهـا فـي مـارس 2000خـلال زيـارة وفـد مـن وزارة الزراعـة الإسـرائيلية وتـنص

الاتفاقية على تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع التي يقع معظمها في مقاطعات شمال أوغندا بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا، ويجري استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا لإقامة هذه المشاريع، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض، أحد أهم الروافد المغذية لنهر النيل في مصر، وفقاً لما ذكرت نشرة ذي إنديان أوشن نيوز الفرنسية .

وأبدت إسرائيل بشكل خاص اهتمامها بإقامة مشاريع للري في مقاطعة كاراموجا الأوغندية قرب السودان، بهدف زراعة 247 ألف هكتار من الأراضي الأوغندية عبر استغلال 2.5 مليار متر مكعب سنويا.

وبالنسبة لأثيوبيا، فقد كشف المحلل السياسي الأمريكي مايكل كيلو والخبير في قضايا الصراعات المائية حول العالم، وصاحب كتاب حروب مصادر المياه، في مقال له بصحيفة راندي ديلي ميل الجنوب أفريقية نشرته بداية العام الجاري عن اجتماع عقد في تل أبيب في تلك الفترة بين أعضاء بالكنيست ووزراء إسرائيليين وأثيوبيين، تم خلاله الاتفاق على إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل.

وأضاف كيلو أن هذه المشاريع تتضمن إقامة أربعة سدود على النيل لحجز المياه، وتوليد الكهرباء، وضبط حركة المياه في اتجاه السودان ومصر، ومن المتوقع أن يتم استكمالها في الفترة ما بين شهري يونيو

وأكتوبر في فصل الأمطار بالهضبة الأثيوبية بعد أن تم تكليف شركة صينية بتنفيذها كما سبق أن ذكرنا.

إيقاف قناة جونجلي

يعد مشروع قناة جونجلى من مشروعات التكامل الاقتصادى الرائدة بين مصر والسودان ونظراً لأهمية هذا المشروع فى مجال التعاون الاقتصادى بين البلدين، ولما له من آثار بعيدة على حركة التنمية فى كل من جنوب وشمال وادى النيل، فقد احتل اهتمام القيادة السياسية فى كل من مصر والسودان، منذ اللحظة الأولى التى أعلن فيها منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان، وبالتحديد فى فبراير سنة 1974ومنذ الإعلان عن مشروع قناة جونجلى والمناقشات لا تتوقف حول هذا المشروع الكبير، ولقد بادرت الأمانة العامة لوزارة الدولة لشئون السودان فى جمهورية مصر العربية، إلى عقد ندوة علمية لدراسة مشروع قناة جونجلى والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على قيامه وقد عقدت الندوة بمقر الأمانة العامة لشئون السودان بمصر فى الفترة من 12 - 15 يناير سنة 1977، وذلك للتعرف على طبيعة المشروع، وتأمل أثاره الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة وعلى كل من البلدين ومن الأهمية التعرف على فكرة المشروع وتطوراته وأثاره السياسية والاقتصادية والاجتماعية من واقع أعمال الندوة وأبحاثها

ومناقشتها ويكمن الدافع وراء فكرة مشروع قناة جونجلى، كغيره من مشروعات التخزين وتقليل فاقد النهر،إلى أهمية المياه العذبة للحياة لمقابلة الزيادة الكبيرة فى عدد السكان ، ولاحتياج الزراعة إلى هذه المياه من ناحية أخرى ومن هنا كان حرص مصر والسودان، وسبقهم إلى الاهتمام بدراسة إيراد نهر النيل، وكيفية المحافظة على هذا الإيراد، والاستفادة القصوى من مياهه وتقليل كمية الفاقد منها0

والمعلوم أن أهم البحيرات التى تمد النيل بالماء هى بحيرة فكتوريا وتبلغ مساحتها 67 كيلو متر مربع، وتسقط الأمطار على حوض البحيرة بمعدل 232 مليار متر مكعب فى العام يصل منها فقط إلى البحيرة حوالى 18 مليار متر مكعب ويضيع الباقى بالتسرب والتبخر والتشرب كما يسقط على سطح البحيرة نفسها 2 مليار متر مكعب ليصبح جملة إيرادها السنوى 20 مليار متر مكعب فى المياه ويلى بحيرة فكتوريا فى الأهمية، بحيرة كيوجا التى تبلغ مساحتها 300 6 كم/2 ونظراً لارتفاع معدل البخر فى هذه المنطقة، فإن الإيراد الخارج منها يبلغ نحو 19 مليار متر مكعب فى العام ثم تتجه المياه بعد ذلك إلى بحيرة البرت فى طرفها الشمالى، التى تستقبل ما يساوى 23 مليار متر مكعب من المياه فى العام ثم يدخل النهر بعد مشوار طويل فى منطقة المستنقعات، حيث يفقد فيها النهر 50% من إيراده، وتسمى هذه المنطقة التى يفقد فيها النهر نصف إيراده بمنطقة السدود وهى المنطقة التى تتركز فيها الجهود لإنشاء مشروع

قناة جونجلى ويعتبر مشروع قناة جونجلى، جزءاً من المشروع الشامل الخاص بالسيطرة والتحكم فى حوض النيل بأكمله، وهو المشروع الذى يشكل مشروع بحيرة تانا الجزء الآخر منه فمشروع تانا قد خطط للعمل على توفير خزان لتخزين المياه طوال العام، لاستخدامها فى أغراض الرى فى كل من السودان ومصر كما يهدف إلى توفير احتياطى إضافى فى المياه، وإلى المساعدة فى توفير الوقاية من أخطار الفيضان فى كلا الدولتين وتختلف الآراء حول نقطة البداية فى التفكير فى هذا المشروع فبينما يرى بعضهم أن بداية التفكير فيه ترجع إلى عام 1898 عندما طرحت فكرة تهذيب مجرى بحر الجبل وبحر الزراف، فإن آخرين يرون أن السير وليام جارستون كان أول من فكر فى المشروع فى عام 1904، وأنه بناء على هذا، تمت عملية الاستكشاف التفصيلى لبحر الجبل وبحر الزراف، وتم رصد المناسيب وجمع البيانات لوضع مشروعات، تهدف إلى توفير ما يزيد على الفاقد الطبيعى وزيادة الإيراد عند ملكال ويرى آخرون أن عام 1908 كان هو الذى شهد مولد الفكرة، حين طرحت دراسة للاستفادة من المياه التى تتبخر، كبداية لعملية التنمية فى السودان، إلا أن هذه الدراسة لم يتم تنفيذها والخلاصة أنه يمكن القول بأن فكرة المشروع قد طرحت للمناقشة لأول مرة فما بين العقد الأخير من القرن التاسع عشر، والعقد الأول من القرن العشرين على أن الأمر الذى لا خلاف عليه، هو أن الحكومة المصرية تقدمت في عام 1933

باقتراح تضمن استغلال المنطقة، عن طريق التخزين فى البحيرات وتجفيف السدود ولكن المشروع قوبل بالتحفظات من جانب الإدارة البريطانية الاستعمارية فى ذلك الوقت ورغم أن المشروع لم ينفذ إلا أنه أوجد نوعا من الاهتمام بالدراسات التفصيلية لآثار المشروع على سكان المنطقة.

وفى عام 1938 قدم مشروع إلى حكومة السودان، يتضمن اقتراحا بإنشاء تحويلة تبدأ من قرية جونجلى، وتتجه مباشرة إلى النيل الأبيض، وذلك بعد دراسة المشروع، وإبداء الملاحظات عليه، ومدى تأثيره على المصالح المحلية للأهالى بجنوب السودان وكان المشروع فى هذا الوقت، عبارة عن حفر قناة تبدأ من قرية جونجلى شرق نهر الأتم، ومدها شمالا حتى تقابل بحر الزراف، عند نقطة يبدأ بعدها مجراه فى الانتظام الطبيعى، مع إنشاء قناة أخرى من هذه المنطقة، تصل إلى النيل الأبيض لحمل ما يزيد عن كفاءة بحر الزراف لتكملة التصرف المطلوب وقد عرف هذا المشروع بالخط7 وقد أرسلت الحكومة السودانية، بعثة لدراسة تنفيذ مشروع الخط 7 وتأثيره على الأحوال المعيشية لسكان المنطقة من نواحيها المختلفة، وقدمت هذه البعثة تقريرها فى عام 1946، وأوصت بتعديل المسار إلى خط بين جونجلى ومصب السوباط مباشرة والاستغناء عن استعمال جزء من بحر الزراف وقد وافق المهندسون المصريون على هذه التعديلات، وقدموا المشروع الجديد إلى

حكومة السودان، والذى عرف باسم الخط المباشر وذلك فى عام 1948 على أساس مشروع كامل يبدأ من جونجلى ويتجه مباشرة إلى النيل الأبيض، محققاً أكبر فائدة مائية عند ملكال وقد تضمن مشروع الخط المباشر القيام بتخزين المياه فى بحيرتى فكتوريا والبرت، واستدعى ذلك إجراء بعض المفاوضات مع حكومتى أوغندا والكونغو، غير أن الأخيرة اعترضت عليه، نظراً لارتفاع منسوب بحيرة البرت إلى 35 مترا الأمر الذى يترتب عليه إغراق مساحات كبيرة من الأراضى وقد طلبت الكونغو إجراء بعض التعديلات والاكتفاء بالتخزين فى بحيرة فكتوريا، بارتفاع قدره ثلاثة أمتار فقط وفى عام 1954 قدم فريق الأبحاث الخاصة بمشروع جونجلى تقريراً يفيد بأن المشروع يقوم - بشكله المقترح ساعتها على نظام مائى جديد يمكن أن تصبح له نتائج خطيرة على اقتصاديات مراعى الماشية ومصايد الأسماك فى منطقة السدود وأوصى هذا الفريق باتباع بعض الإجراءات العلاجية لتعديل المشروع، غير أن السلطات قد تخلت عن تنفيذ هذا المشروع، إلى أن عقدت اتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان عام 1959.

وفى ديسمبر سنة 1971 تقدمت الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل إلى الحكومتين المصرية والسودانية، بمذكرة تحتوى على الخطط العريضة لمشروع تقليل الفاقد لمستنقعات بحر الجبل والزراف، وزيادة إيراد النهر كمرحلة أولى لمشروع جونجلى، مع عدم الاعتماد على التخزين فى

البحيرات الاستوائية، وإرجاء ذلك إلى مرحلة تالية للمشروع ثم تقدمت الهيئة فى أبريل عام 1974 بمذكرة أخرى للمرحلة الأولى، تضمنت بعض التعديلات الجديدة، واعتمدت الحكومتان هذا المشروع، ووافقتا عليه وكلفت الهيئة الفنية المشتركة لمياه النيل طرحه فى مناقصة عالمية، ومراقبة تنفيذه كممثلة للحكومتين.

وجدير بالذكر، أن المرحلة الأولى من تنفيذ مشروع قناة جونجلى، تضيف كمية تقدر ب 4 مليارات متر مكعب من المياه، سوف تقسم مناصفة بين البلدين، لتصبح حصة مصر 57 مليار متر مكعب وحصة السودان 20 مليار متر مكعب سنوياً، وهذه الزيادة فى الإيراد المائى سوف تمكن الدولتين من إضافة مساحات جديدة للرقعة الزراعية الخضراء فى شمال وادى النيل وجنوبه ومن ناحية أخرى فانه رغم أن مشروع قناة جونجلى، ليس وليد الساعة ورغم أن للمشروع تاريخا طويلا، بدأ كفكرة من نهاية القرن التاسع عشر، ولم يشهد الواقع العملى أوالتنفيذى إلا فى العقد السابع من القرن العشرين، ورغم ان المناقشات البناءة حول المشروع لم تتوقف من أجل العمل على تفادى النتائج السلبية، والتى قد ينطوى عليها أى مشروع ضخم كهذا، ومن أجل تجنب الأخطار المحتملة، وتحقيق المنفعة القصوى من المشروع، رغم كل ذلك، فإنه لم يسلم من هجوم الدوائر الاستعمارية والصهيونية، فلقد

تعرض المشروع للهجوم العنيف من جانب هذه الدوائر الاستعمارية الأمريكية والصهيونية، حتى توقف تماماً لفترة طويلة

علاقات مشبوهة مع دول المنبع:

ومن جهة أخرى شهدت العلاقات بين نيروبي وتل أبيب تطوراً سريعا وفى كافة المجالات الاقتصادية ، الزراعية والأمنية ،وأشارت بيانات وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى أن الواردات الإسرائيلية من كينيا قد تضاعفت مرتين ونصف المرة في الأعوام الثلاثة الأخيرة من 8.6 إلى 20.9 مليون دولار سنويا، بينما تضاعفت الصادرات الإسرائيلية مرتين تقريبا من 14 مليون دولار إلى 29.3 مليون دولار ويعترف مؤلف كتاب (صراعات المياه في الشرق الأوسط) الخبير الصهيوني أرنون شوفير بأن إسرائيل أقامت علاقات قوية ومتينة مع دولة كينيا، لوجود منابع نهر النيل به، وكذلك مع أوغندا التي توجد بها بحيرة فيكتوريا وسد (اوان).

ويشير الكاتب في هذا السياق إلى أنه خلال حقبتي الستينيات والسبعينيات خشيت مصر من أن تقوم إسرائيل بإغلاق سد (اوان) وبالتالي عدم تدفق مياه نهر النيل إلى مصر، فقامت القاهرة بإرسال فريق من الخبراء والمتخصصين المصريين إلى أوغندا، حيث يتواجدون بشكل دائم منذ ذلك الحين عند هذا السد لضمان تدفق مياه النيل الأبيض بشكل منتظم ويكشف الكتاب عن المخطط الإسرائيلي في تلك الدول ،والذي يتضمن اهتمام إسرائيل بإحداث تنمية اقتصادية وزراعية في تلك

الدول، ويشير إلى أن مصر فطنت إلى هذا الأمر، لأن مثل هذه التنمية ستكون مرتبطة بمياه النيل –وهو ما تريده إسرائيل بالطبع.

وفيما يخص الكونغو الديمقراطية فقد ارتفعت الواردات الإسرائيلية منها إلى مليون دولار تقريبا العام الماضي بعد أن كانت لا شيء تقريبا،أما الصادرات الإسرائيلية فتضاعفت عشر مرات تقريبًا، من 0.9 إلى 5.2 ملايين دولار سنويا في الفترة ذاتها.

كما وقّعت أوغندا وإسرائيل اتفاقاً في مارس 2000، أثناء زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية، برئاسة مدير الري في الوزارة، موشي دون جولين ينص على تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع، التي يقع معظمها في مقاطعات شمال أوغندا، بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان، وكينيا، وسيجري استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا لإقامة هذه المشاريع، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض، كذلك أعلنت إسرائيل أنها مهتمة بإقامة مشاريع للري في مقاطعة كاراموجا الأوغندية، قرب السودان، حيث يمكن ري أكثر من 247 ألف هكتار من الأراضي الأوغندية عبر استغلال اثنين ونصف مليار متر مكعب سنوياً، في حين أن المياه المستخدمة حالياً لا تزيد عن 207 ملايين متر مكعب فقط، تروي 32 ألف هكتار من الأرض، ولا تقتصر خطورة الوجود الإسرائيلي

فـي دول أعـالي النيـل علـى الاسـتعانة بـالخبراء والتعـاون الفنـي فـي المشـروعات، لكنهـا تمتـد إلـى التعـاون الاقتصـادي الزراعـي برأسـمال يهـودي، يهـدف إلـى تملـك أراضـي فـي المنطقـة بـدعوى إقامـة مشـاريع عليها، أو تحسين أراضيها، أو إقامة سدود بها.

opeikan.com